

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

الاعتراض الفاتر والخائر على بيانات صاحب الجواهر

لقد استكمل الشيخ مرتضى الحائرى ردّاته المهزومة و الهزيلة تجاه «تحقيق السيرة» قائلًا: [1]

«يمكن أن يكون قيام سيرة النبي و الولي عليهم السلام و الخلفاء من جهة حفظ مصالح الاجتماع و رفع التنازع و التنافس و التخاصم (لأن وجوب الجمعة قد اشترط بالمنصوب بل قد تدخلوا بالعنوان الثانوي و الخارجي حيث لمّا حكّموا على الناس فأنهضوا الجمّعات ليتحققوا التّخاصمات الطارئة) كما نقل في الجواهر ذلك عن بعضهم بعنوان أنه: «أُفْيَ بِمَنْ جَمِيعَهُ وَعَقْبَهِ»: «وَلَوْ تَأْمَلُوا لَوْجَدُوا أَنَّ ذَلِكَ (التّخاصم) دَلِيلُ الشَّرْطِيَّةِ (وَ حِكْمَةُ التَّنَصِيبِ)، لَا أَنَّ التَّنَازُعَاتَ قَدْ هَيَّأَتْ شَرْطَ الْجُمُعَةِ ضرورةً أَنَّ هَذَا (الزُّورُمُ التَّنَصِيبِ) وَ شَبَهُهُ مِنْ أَعْظَمِ مَا يَحْتَاجُ النَّاسُ فِيهِ إِلَى الْإِمَامِ بَلْ قَدْ يُخْشَى مِنَ الشَّكِّ فِيهِ (حضورُ الْإِمَامِ و تَنَصِيبِهِ) الشَّكُّ فِي الْإِمَامِ (أَيِّ الْإِمَامَةِ) وَ الْعِيَازُ بِاللَّهِ» [2].

ثم ركّز حواره ليفند مقالة الجواهر هذه قائلًا:

«وَ فِيهِ وَجْهٌ مِنَ الْمُبَالَغَةِ وَ الْمُضَعْفِ إِذْ فِيهِ:

أولاً: أنه (التنصيب لرفع الصراعات) وجيه مع قطع النظر عن حكاية الشيخ من: «عدم القيام (للجمعة) مع عدم وجود المنصوب» مع أنّ فيه مناقشةً بأنه (ادعاء الشيخ) ليس ذلك إلا من باب عدم الاطلاع (أي لم يعلم إعقاده مع افتقاد المنصوب، بينما قد رفضناه مسبقاً لأنّ الشيخ قد علم بالعدم) و لعله كان المنصوب في عصر النبي صلّى الله عليه و آله و سلم و الوصي في كلّ محلّ يكون فيه رجل صالح للإمامية، وأمّا في غيره (حيث لم يتوفّر أمرٌ صالح) فمردّه عنده بما تقدّم آنفاً (أي روایات المعلنة عن عدد أفراد الجمعة حيث استوجّبت إعقادها حتّى بلا منصوب).

و ثانياً: أنّ التّخاصم ليس دائمًا حتّى يصلح للشرطية (الدائمية الأبدية) و التّخاصم الأحياني حاصل في القضاء أيضًا (فهل سيعد شرط وجوب القضاء؟) و حاصل مع فرض النّصب أيضًا (فحتّى لدى التنّصيب ستتحقق التّنافعات، إذن لا تُصبح الصراعات دليلاً شرطية وجوبها مُضادًا للجواهر).

و ثالثاً: أنّ التّخاصم الدائمي أو الغاليبي أو الأحياني ليس إلا مفسدةً، و تقدّمها (أي مفسدة التّخاصم لكي تُسَبِّبَ وجوب الجمعة) على مفسدة ترك الجمعة غير معلوم (فلا يُعدّ التّخاصم هو المحور إذن، بل لو نصب الناس عدداً من أئمّة الجمّعات لَمَّا تولّدت مفسدة التّخاصم و لَتَوفّرَ وجوب الجمعة أيضًا).

و رابعاً: مع فرض كونها (الّخاصمات) أَعْظَمَ، لكن ليس هذا (التضارب) إلّا بسواء اختيار المكلفين فلا يدور أمر الشّارع بين

الملakin (أي محق التّخاصم و ترك الجمعة بأن تَتَوجَّب الجمعة شريطة انقضاء الاختلافات) إذ لو أطاعوه لأدركوهما جميعاً (فإن تزاحم الملakin يقع بيد الشّارع دوماً لأنّ أحدهما بيد المكّلّف، و ذلك نظير التّعزية حيث إنّها تدرج ضمن مصاديق الشّعائر فلو ارتكبوا المعاصي ضمن التّعازى لما استدّعى تركّها تماماً، فالّخاصمـات الخارجـية أيضاً الواقعـة بسوء اختيارـ المـكـلـفين لا تـزـاحـمـ تركـ وجـوبـ الجمعةـ، و لا تـولـدـ حـكـماً).

و خامساً: على فرض التّسلـيمـ (دلـيلـةـ التـخاصـمـ لـلـجمـعةـ حتـىـ التـناـزعـ الأـحـيـانـيـ)ـ لاـ يـقـضـيـ ذـلـكـ إـلـقاءـ الـوجـوبـ (وـ تـفـعـيلـهـ)ـ بلـ يـمـكـنـ أنـ يـكـشـفـ عنـ وجـوبـ النـصـبـ عـلـىـ المـرـجـعـ الـعـامـ أوـ السـلـطـانـ الشـيـعـيـ،ـ كـعـصـرـ الصـفـوـيـ حتـىـ يـرـتفـعـ التـخاصـمـ (فـلـوـ اـفـتـقـدـنـاـ الـمـنـصـوبــ الـخـاصـ لـمـاـ اـسـتـدـعـىـ تـرـكـ الـجمـعةـ).

و سادساً: ليس الاحتياج إلى الإمام عليه السلام لرفع التّخاصم، بل ربما كان التّخاصم في عصر النبي و الوصيّ عليهما السلامــ و إنـماـ الاحتـياـجـ إـلـيـهـ (رفعـ التـخاصـمـ)ـ «ـإـلـاعـاءـ الـحـقـ وـ إـمـاهـ الـبـاطـلـ (فـحـسـبـ)ـ مـهـمـاـ أـمـكـنـ (فـهـذـاـ هـوـ السـبـبـ الـوـحـيدـ لـإـلـزـالـةـ التـخـاصـمـ وـ الـاـخـتـلـافـ)ــ وـ لـوـ كـانـ ذـلـكـ بـالـتـخـاصـمـ فـيـ الـجـهـاتـ الـمـخـلـفـةــ منـ بـيـانـ الـأـحـكـامـ وـ الـمـوـعـظـةـ الـحـسـنـةـ وـ الـقـضـاءـ وـ الـجـهـادـ وـ إـجـرـاءـ الـحـدـودـ وـ غـيـرـهــ.

و تـصـدـ هـذـهـ الإـشـكـالـيـةـ:

ـ أـوـلـاـ:ـ لـمـ يـنـحـصـرـ اـفـتـقـارـنـاـ لـلـإـلـامـ عـلـىـ إـلـاعـاءـ الـحـقـ وـ إـزـهـاقـ الـبـاطـلـ بلـ تـدـمـيرـ التـنـازـعـاتـ وـ تـحـطـيمـ التـخـاصـمـاتـ وـ التـنـشـتـاتـ أـيـضاـ يـعـدـ منـ فـلـسـفـاتـ اـنـبـاعـاتـ إـلـيـهـ حيثـ قـدـ أـنـبـاعـنـاـ السـيـدـةـ الـزـهـراءـ بـذـلـكـ قـائـلـةـ:ـ «ـوـ جـعـلـ إـمـامـتـاـ نـظـامـاـ لـلـمـلـةـ وـ أـمـانـاـ مـنـ الـفـرـقـةـ»ـ وـ أـنـ الـحـقـ يـدـورـ مـدـارـ إـلـامـ وـ...ـ فـبـالـتـالـيـ سـيـجـدـيـنـاـ عـلـىـ السـلـامـ لـأـلـوـانـ الـحـوـادـثـ وـ لـشـتـيـ الـأـسـبـابـ الـكـوـارـثـ،ـ إـذـنـ فـالـحـقـ الـقـاـهـرـ سـيـقـوـنـاـ صـاحـبـ الـجـواـهـرــ.

ـ وـ سـابـعاـ:ـ لـاـ يـخـشـيـ منـ إـنـكـارـ ماـ ذـكـرـ بـلـ وـ لـاـ إـنـكـارـ ماـ ذـكـرـنـاــ (ـوـ لـاـ يـعـتـرـيـ)ـ الشـكـ فـيـ وـجـودـ عـلـيـهـ السـلـامـ معـ وـجـودـ آـلـافـ مـنـ الـدـلـائـلـ الـنـقـلـيـةـ مـنـ الـكـتـابـ وـ الـسـنـةـ عـلـىـ وـجـودـ عـلـيـهـ السـلـامـ كـمـاـ هـوـ وـاـضـحـ بـحـمـدـهـ تـعـالـىــ.

---

[1] حائرى مرتضى. صلاة الجمعة (حائرى). ص93-94 قم - ایران: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.

[2] 157-158 ص 11 الجوهرج